فاضل معلة ونشاطه الاجتماعي في مجلس النواب العراقي حتى عام ١٩٥٨

أ.م.د. حميد حسون نهاي
كلية الآداب – الجامعة المستنصرية
hameed.h.n.1984@uomustansiriyah.edu.iq

Fadil Ma‘alla and His Social Activity in the Iraqi Parliament until 1958

Dr. Hamid Husson Nihay
College of Arts – Al-Mustansiriyah Universit

المستخلص

اثبتت الأدلة والشواهد التاريخية إن تاريخ العراق المعاصر زاخر بالشخصيات التي تركت بصمتها الواضحة في المجالات كافة ومنها مجلس النواب في العهد الملكي، فعلى الرغم من دور هذه الشخصيات البارز إلا إنها لم تسلط عليها الأضواء بشكلٍ كافي لاسيما دورها الاجتماعي ومن هذه الشخصيات المحامي فاضل معلة. وفقاً لذلك اخترنا موضوع، "فاضل معلة ونشاطه الاجتماعي في مجلس النواب العراقي حتى عام ١٩٥٨" ليكون عنواناً لبحثنا هذا. وقد تكون البحث من مقدمة وأربعة محاور وخاتمة، تحدثنا في المحور الأول عن لمحةٍ موجزة عن الجذورِ الاجتماعية للنائبِ فاضل معلة وتحصيله العلمي، وسلطنا الضوء في المحور الثاني على نشاطه في الجانب الصحي وأبرز مداخلاته ومعالجاته لهذا القطاع المهم، في حين تطرقنا في المحورِ الثالث إلى نشاطهِ في الجانبِ التعليمي، وما طرحه من حلولٍ تخص وزارة المعارف بشكلٍ عام والكوادر التربوية والمناهج الدراسية بشكلٍ خاص، فضلاً عن حديثهِ عن الشبابِ ودورهم في صنعِ مستقبل البلد، أما المحور الرابع فقد ركزنا فيه على موقفِ النائب فاضل معلة من أزمةِ السكن ودوره في معالجةِ أوضاع الفقراء وتحسين حالتهم المعيشية. وأنهينا البحث بخاتمةٍ ثبتنا فيها أهم ما توصلنا إليه من استنتاجاتٍ .

الكلمات المفتاحية : فاضل معلة – النشاط الاجتماعي– مجلس النواب.

Abstract

Historical evidence and testimonies have proven that the history of modern Iraq is replete with figures who left a clear mark in all fields, including the parliament during the monarchy. Despite the prominent roles of these figures, they have not received sufficient attention, particularly their social contributions. One such figure is the lawyer Fadhil Mualla. Accordingly, we have chosen the topic, "Fadhil Mualla and his social activity in the Iraqi parliament until 1958," as the title of this research. The research consists of an introduction, four main sections, and a conclusion. The first section provides a brief overview of MP Fadel Ma'alla's social background, his academic achievements. The second section highlights his activities in the health sector, focusing on his most significant interventions and solutions for this important field. The third section examines his work in education, including the solutions he proposed concerning the Ministry of Education in general, and specifically regarding educational staff and curricula. It also addresses his views on youth and their role in shaping the country's future. The fourth section focuses on MP Fadel Ma'alla's stance on the housing crisis and his efforts to address the plight of the poor and improve their living conditions. The research concludes with a summary of its key findings.

Keywords: Fadel – Ma’ala – Activity – Parliament

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن المتتبع للدراسات الأكاديمية المتخصصة بتاريخِ مجلسِ النواب العراقي في العهد الملكي يجد إن معظمها يتحدث عن الشخصيات التي أدت دوراً سياسياً بارزاً في تاريخِ العراق السياسي المعاصر، ولم يسلط الضوء بشكلٍ كافي على دورهم الاجتماعي أو الاقتصادي، فضلاً عن إن بعض الشخصيات الشبابية سيما التي وصلت إلى قبةِ البرلمان في العقد الأخير من عمرِ النظامِ الملكي لم تدرس بتاتاً رغم جهودها الكبيرة داخل المجلس ومواقفها البارزة والمتميزة في معظم الموضوعاتِ التي تمس حياة المجتمع في الصميمِ ومن بين هؤلاء النائب فاضل معلة الذي كانت له بصماته الواضحة في جلساتِ المجلس النيابي. على هذا الأساس جاء اختيار عنوان " فاضل معلة ونشاطه الاجتماعي في مجلس النواب العراقي حتى عام ١٩٥٨" ليكون موضوع بحثنا هذا.

تكون البحث من هذهِ المقدمة وأربعة محاور وخاتمة، تحدثنا في المحور الأول عن لمحةٍ موجزة عن الجذورِ الاجتماعية للنائبِ فاضل معلة وتحصيله العلمي، وسلطنا الضوء في المحور الثاني على نشاطه في الجانب الصحي وأبرز مداخلاته ومعالجاته لهذا القطاع المهم، في حين تطرقنا في المحورِ الثالث إلى نشاطهِ في الجانبِ التعليمي، وما طرحه من حلولٍ تخص وزارة المعارف بشكلٍ عام والكوادر التربوية والمناهج الدراسية بشكلٍ خاص، فضلاً عن حديثهِ عن الشبابِ ودورهم في صنعِ مستقبل البلد، أما المحور الرابع فقد ركزنا فيه على موقفِ النائب فاضل معلة من أزمةِ السكن ودوره في معالجةِ أوضاع الفقراء وتحسين حالتهم المعيشية. وأنهينا البحث بخاتمةٍ ثبتنا فيها أهم ما توصلنا إليه من استنتاجاتٍ .

أولاً : الجذور الاجتماعية لـ (فاضل معلة) :

ولد فاضل عباس معلة في محلةِ المشراق في مدينةِ النجف الأشرف عام ١٩٢٠، وهو من أسرة آل معلة المعروفة التي تعود جذورها إلى قبيلة طي القحطانية،[١] نالت هذه الأسرة شرف الحصول على فرمانٍ[٢] عثماني أصبحت بوجبهِ من سدنةِ ضريح المرقد العلوي المطهر لأميرِ المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)[٣]، في ظل هذه الأجواء الروحانية نشأ فاضل معلة وأكمل دراسته الابتدائية في مدينتهِ النجف الأشرف، ثم دخل المدرسةِ الثانويةِ في النجف واختار الفرع الأدبي وبعد تخرجه عام ١٩٣٩[٤]، ذهب إلى بغدادِ والتحق بكليةِ الحقوق[٥] ليتخرج منها عام ١٩٤٣[٦].

وبعد نيله شهادة الحقوق مارس فاضل معلة المحاماة بشكل مستمر، وقد كانت له إسهامات ومواقف مهمة منها تأييده لحركة رشيد علي الكيلاني[٧] عام ١٩٤١[٨]، ودوره الإنساني في جمعيةِ "حماية الأطفال"[٩] التي افتتح فرعاً لها في مدينةِ النجف الأشرف عام ١٩٤٤[١٠]، فضلاً عن نشاطهِ في "مجلة الاعتدال"[١١] النجفية التي أصبح مديرها المسؤول عام ١٩٤٦[١٢].

ونتيجة للانفراج السياسي النسبي الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية، وتشكيلِ الأحزاب السياسية، فضلاً عن ميول فاضل معلة القومية أسهم في تأسيس "حزب الاستقلال"[١٣] عام ١٩٤٦، برئاسة محمد مهدي كبة[١٤]، وقد أصبح عضواً في لجنةِ الحزب العليا حتى استقالته من الحزب عام ١٩٥١، وفي العام نفسه، انتمي إلى حزب "الأمة الاشتراكي"[١٥]، برئاسةِ صالح جبر[١٦]، واستمر في صفوف الحزب حتى عام ١٩٥٤، إذ غادره لأسبابٍ تنظيمية[١٧]، ثم انتخب نائباً في الدورةِ البرلمانية الخامسة عشرة عن لواءِ الديوانية[١٨]، وكانت له بصماته الواضحة في مجلسِ النواب العراقي

حتى عام ١٩٥٨[١٩]، لاسيما في الجانب الاجتماعي الذي سنتحدث عنه في الصفحات القادمة .

ثانياً : نشاط النائب فاضل معلة في الجانب الصحي :

أعطى النائب فاضل معلة الجانب الصحي أهمية خاصة في حديثه داخل البرلمان، وهذا ما كان واضحاً عند مناقشة قانون التدرج الطبي، فقد أشار إلى أهميةِ مهنة الطب، وضرورة التدرج الطبي الصحيح، حتى يصل الأكفأ علمياً والأكثر مقدرة في هذا المجال إلى المؤسساتِ والمركز الصحية المختلفة، فضلاً عن مطالبتهِ بتحقيقِ العدالةِ في توزيعِ الأطباء على المستشفياتِ، وحتى نضع القارئ الكريم بحقيقةِ ما قاله النائب فاضل معلة بهذا الخصوص نذكره كما وثقته لنا محاضر جلسات مجلس النواب العراقي عام ١٩٥٦، إذ قال، "**أيها السادة، إن الكل منا يعلم إن مهنة الطب يجب أن لا تخضع لغيرِ الكفاءة العلمية، ويجب أن لا يكون التدرج فيها مبنياً على أساسِ غير المقدرة والعلم والإلمام بعلومِ الطب، إنني إذ لاحظت هذه اللائحة، كنت أتمنى أن تكون قد ضمنت أو كفلت تحقيق هذه النواحي كافة، غير إني لم أجدها كذلك، الكل يعلم إن درجة المستشفيات في العراقِ ليست واحدة، ولا يوجد في العراقِ مستشفى تعليمي إلا المستشفى الملكي، وان البون شاسع بين إمكانيات هذه المستشفى والمستشفيات الأخرى، وإن كانت تسمى بالرئيسيةِ كمستشفى الفرات الأوسط الذي لا يوجد فيه ردهات للدرجة الأولى والوسائل الكافية، وجدت هذه اللائحة ساكتة عن توزيعِ الأطباء الجدد على المستشفيات التعليمية والرئيسية، ومن منهم سيقوم في المستشفيات التعليمية، ومن منهم سيكونون في المستشفيات الرئيسية، وما هي القاعدة التي تتبعها الوزارة في توزيعِ هؤلاء لأول مرة، ثم وجدت إن الحكومة طويت المادة التاسعة وهي كانت تحقق شيئاً من العدالةِ للأطباءِ الجدد**

وغيرهم، أنا لا ادري كيف يبقى الطبيب الذي يعين في المستشفى التعليمي لمدةِ تسعة سنوات في هذا المستشفى وهو لم يقم بالواجبِ الملقى عليه، فلماذا يستثنى ويبقى في بغداد ولا يفسح المجال لغيرهِ من ذوي القابلية العلمية ليكون في جوٍ علميٍ لتحقيقِ رغباته العلمية؟، لا ادري لماذا طويت المادة التاسعة ؟، هذا ما أريد الجواب عليه من معالي وزير الصحة لعلي اجد جواباً شافياً"[٢٠].

واستجابة لذلك، رد وزير الصحة عبد الأمير علاوي[٢١] على حديثِ النائب فاضل معلة فقال، "تكلم النائب المحترم فاضل معلة حول كفاءة المستشفيات، وأنا أؤيده إنها في العراقِ على اختلافِ جهاتها متأخرة بكفاءتها وقابلياتها، ولهذا السبب يجب النهوض بها، وقد قسمت إلى ثلاثةِ أقسام، وكل قسم وخاصة القسم الأول والثاني، المستشفيات التعليمية والرئيسية وضعت لها شروط خاصة ولا تعتبر مستوفية لهذهِ الشروط ما لم يقرر مجلس العمادة كفاءتها وقابلياتها، وقد جعلنا الحق للمجلسِ وحدة أن يقرر قابلية وكفاءة المستشفيات، ومتى ما زاد عدد هذه المستشفيات نضيفها إلى التي يشملها القانون الحالي، أما لماذا طويت المادة التاسعة وهي التي تستثني الأطباء الذين سبق لهم وعملوا أو خدموا مدة طويلة فأقول بصراحةٍ، إن الطبيب الذي مضى على تخرجهِ مدة طويلة وهو قائم بواجباتهِ وناجح في معالجةِ الأمراض، لا نطلب منه أن يعود ثانية من جديد ويبدأ من حيث انتهى ويكون طبيباً مقيماً، بحيث تشمله أحكام هذا القانون، فاعتقد إننا باستثنائنا هؤلاء الأطباء وهم قله أمر لا محذور فيه"[٢٢].

ونتيجة لاهتمامهِ بإصلاحِ الواقع الصحي في مدينةِ الكوفةِ، وجهَ النائب فاضل معلة إلى سؤالاً آخراً إلى وزيرِ الصحة قال فيه، "إن مستشفى الفرات الأوسط بالكوفةِ وهو من مستشفيات الدرجة الأولى قد غدا بعد إن أشغلت الغرف التي فيه للولادةِ وذلك للضرورةِ الماسة قد غدا المستشفى الوحيد الذي لا يوجد فيه غرف للدرجةِ الأولى

والثانية، وحيث إن في هذا إضرار بالناسِ ألا تجدون ضرورة المبادرة ببناءِ غرف للدرجةِ الأولى والثانية، ومتى يتم ذلك؟ هذا ما أرجو الإجابة عليه"[٢٣].

وبسبب تأخر إجابة الوزير، ومن أجل الحصول على ردٍ مقنع، كرر النائب فاضل معلة السؤال نفسه على وزيرِ الصحة عبد الأمير علاوي لكن بطريقةٍ أخرى تؤكد اهتمامه بالجانب الصحي في مدينتهِ المقدسة، إذ قال، "إن مستشفى الفرات الأوسط بالكوفةِ وهو من مستشفياتِ الدرجة الأولى قد غدا بعد إن أشغلت الغرف التي فيه للولادةِ وذلك للضرورةِ الماسة، قد غدا المستشفى الوحيد الذي لا يوجد فيه غرف للدرجةِ الأولى والثانية، وحيث إن في هذا إضرارا بالناسِ، أتجدون ضرورة المبادرة ببناءِ غرف للدرجةِ الأولى والثانية ومتى يتم ذلك؟[٢٤].

وعلى الرغمِ من تأخرهِ في الردِ، أجاب وزير الصحة النائب فاضل معلة قائلاً، "إن مستشفى الفرات الأوسط ليس الوحيد المحروم من الدرجةِ الأولى، لأن شأنه شأن مستشفياتٍ كثيرةٍ في العراقِ تعاني من نواقصٍ متعددة نأمل إصلاحها وإنجازها بفرصةٍ قريبةٍ، وكنت أود أن يركز النائب المحترم في طلبهِ على إكمالِ النواقص التي هي أكثر أهمية من الردهاتِ في الدرجةِ الأولى كإنشاء ردهات للحمياتِ والأمراض الصدرية والولادة، ومع ذلك، إن النائب المحترم يعلم إن الوزارة قررت توسيع مستشفى الفرات الأوسط والمستشفيات الأخرى لسدِ الحاجات الأكثر أهمية[٢٥].

ونتيجة لهذهِ الإجابة، شكر النائب فاضل معلة وزير الصحة، ثم تحدث بكلامٍ في غايةِ الروعة، انصف به مدينة الكوفة وساكنيها لاسيما الفقراء منهم، عندما أصر على ضرورةِ إكمال نواقص المستشفى ليكون مناسباً للمراجعين الذين يأتون إليه من ثلاثةِ ألوية، وحتى نكون دقيقين في حديثنا عن هذا الموضوع، ننقل ما قاله النائب فاضل معلة حرفياً إذ قال، "**لا مناص من شكرِ معالي الوزير على إجابتهِ، إلا إنني اطلب**

أن يكون في مستشفى الفرات الأوسط درجة أولى تضاهي الدرجة الأولى في المستشفى التعليمي ومستشفى البصرة والموصل، وهذا المستشفى هو الوحيد بالنسبةِ لهذهِ المنطقة، والمرضى الذين يراجعونه يتكونون من ثلاثةِ ألوية، نفوسها ربع مليون نسمة، إن خلو هذا المستشفى من الدرجةِ الأولى في هذهِ المنطقة لا ارتضيها لنفسي، وأنا استغرب أن يطلب معالي الوزير مني أن اطلب منه سد النواقص، وكان الأجدر أن يفكر معالي وزير الصحة بهذه النواقص ويكملها، لاسيما إن المستشفى تأسس والنواقص موجودة فيه، ولازال يوجد نقص في غرفةِ العمليات والمياه والخدمات، وإنه لا يكاد يحتوي على ضروريات المستشفى، مع ذلك أرجو من معالي الوزير أن يكمل النواقص، وان يعمل لإنشاء غرف من الدرجةِ الأولى والثانية، لأن ذلك له أهمية لأن كثير من الناس لا تسمح لهم ظروفهم المعيشية أن يعيشوا في القواويش (ردهات العزل)، وظروفهم المادية تمنعهم من المجيءِ إلى بغدادِ"[٢٦].

استغل النائب فاضل معلة عرض لائحة قانون مزاولة مهنة الصيادلة والإتجار بالأدويةِ السامة، ليتحدث ويعطي ملاحظات جوهرية عن الجانبِ الصحي لاسيما مهنةِ الصيدلة التي لها علاقة مباشرة مع حياةِ الناس، مؤكداً على ضرورةِ مراقبة أسعار الأدوية والحيلولة دون استغلال الفقراء الذين أعياهم المرض وأثقلت أسعار الأدوية المرتفعة كواهلهم، فضلاً عن نقصِ المستشفيات وقلة الأدوية في المناطقِ النائيةِ، ومن أجلِ الإحاطة التامة بكلِ قاله فاضل معلة عن هذا الموضوع الخطير، ننقله نصاً بالشكلِ التالي، "**اختصر كلامي حول نقطتين في هذهِ اللائحة التي جيء بها لتنظيمِ مهنةٍ مهمةٍ في حياتنا الصحية العامة، وقد ذكرت هاتين النقطتين أو الملاحظتين أمام اللجنة المحترمة أقول إن مهنة الصيدلة تحتاج إلى تنظيمٍ وقد شعر المسؤولون**

بذلك وتقدموا بهذهِ اللائحة، وإنني ولو لم أكن مختصاً بمهنةٍ الصيدلة غير إنني كمواطن درست اللائحة بقدرِ ما يرتبط بكلِ مواطن أن يبدي رأيه عنها، لتعلقها بحياةِ الناس، فملاحظاتي عنها وعن مدى احتكاكها بالناسِ هي إننا بحاجةٍ إلى هدفين في اللائحةِ، الأول منع الصيادلة عن التلاعبِ بالأسعارِ، قلت في اللجنةِ إن اغلب الدول قبلت مبدأ وضع الأسعار على القناني والعلب، حتى لا يتلاعب بالأسعارِ وكل منا يلاحظ هذا التلاعب بالأسعارِ من صيدليةٍ وأخرى، وطالما وزارة الصحة قد وضعت استمارة للأسعارِ، فاعتقد إن الغاية ستتحقق، والملاحظة الثانية، الكل يعلم إن قسماً من الأدوية إذا مرت عليها مدة من الزمنِ تصبح غير صالحة للاستعمالِ، وقد يكون تأثيرها معاكساً، وهذه الناحية يمكن تلافيها إذا ما ذكرت في الاستمارةِ تاريخ استيراد أو خروج الدواء من المعملِ، هاتين الناحيتين اللتين أود من معالي وزير الصحة أن يتفضل فيدلي أمام المجلس العالي بالمعلوماتِ حول التدابير التي ستتخذ بهذا الشأن، وهناك مطلب ثالث، وهو نقص المستشفيات لاسيما تلك التي تقع في المدنِ البعيدة عن العاصمةِ، دائما تشكو من قلةِ الدواء، فأريد أن افهم القاعدة في توزيعِ الأدوية على المستشفياتِ، في أربيلِ احتجت إلى الدواءِ أثناء الدوام الرسمي فلم أجده، وكثيراً ما اسمع عن حاجةِ المستشفيات إلى الدواءِ أو قلة الدواء فيها ونفاد الدواء والعلاج أقول، ما هي القاعدة في تجهيزِ المستشفيات والمستوصفات بالأدويةِ؟، وليس من الصحيح أن تكون المستشفيات في بغدادِ مجهزة بالأدويةِ، وفي الألويةِ تكون المستشفيات محرومة منها، عليّ أجد جواباً من معالي وزير الصحة وقد عودنا إلى الجد في أجوبتهِ"[٢٧].

بالمقابلِ، كان وزير الصحة عبد الأمير علاوي مستمعاً جيداً لكلامِ واستفهامات النائب فاضل معلة، لذلك لم يتردد في الإجابةِ على أسئلتهِ قائلاً، "سادتي، أوضح للنائب

المحترم فاضل معلة بعض النقاط التي كررها في اللجنةِ وهنا في المجلس العالي، لذلك لا أجيب بإسهابٍ بل باختصار، ولعل في إجابتي السابقة ما يكفي، تكلمت حول تسعيرة الأدوية وقلت في اللجنةِ إن الوزارة اتخذت خطوة إيجابية، وقد طبعت حوالي مليوني بطاقة لوضعها على القناني، وقد شكلت لجنة لوضعِ التسعيرة، ولعل الجمهور يرى في القريبِ التسعيرة المطلوبة، وهذه اللائحة تسير بصراحةٍ نحو تسعير الأدوية، وقد يصبح العراق في وقتٍ قريب بوضعٍ يشبه الدول الأخرى، أما عن تجهيزِ المستشفيات بالأدويةِ، فهناك نوعان من الأدويةِ، نوع لا يتأثر بالزمانِ والمكانِ، ونوع يتأثر بالزمانِ والمكانِ وهي الأدوية الحديثة، خاصة وهي مدونة عليها أنواعها باللاتينيةِ، وقد طلبنا من المستوردين كافة تعيين ذلك بصورةٍ واضحةٍ ومعينة وباللغةِ العربية. أنا لا أريد الإطالة عن الأدويةِ، وأنا أقول إن الأدوية متوفرة في كلِ مكان في العراقِ، ولم اجد شكوى لا من الأطباءِ ولا من الجمهور، وإن الخطوة التي اتخذناها قبل كل شيء ولا يزال معمولاً بها، هي إن كل لواء مسؤول عن تجهيزِ لوائهِ بالأدويةِ، ولذلك أصبح بالإمكانِ الحصول على الأدويةِ كافة مهما كان ثمنها في اقصى الأقضية والنواحي"[٢٨].

وخلال مناقشة موازنة وزارة الصحة في مجلسِ النواب العراقي، أعطى النائب فاضل معلة حلولاً جذرية لمعالجةِ المشاكل الصحية من بينها مسألة إنشاء معامل متنوعة للأدوية، توفر للفردِ العراقي احتياجاته الطبية، ويصبح من خلالها في مأمنٍ من تقلبات الأحداث السياسية وتداعياتها الخطيرة التي تجعل الإنسان في بعضِ الأحيان في عزلةٍ عن العالمِ الخارجي، لذلك فمن الضروري جداً توفير هذه المستلزمات، فضلاً عن التركيزِ على الاستفادةِ من الخبرات العالمية في المجالِ الطبي من خلالِ استقطاب أساتذة أجانب على مستوى عالي من الكفاءةِ والمقدرة لإلقاءِ محاضرات علمية ونقل

خبراتهم وتجاربهم في المجالِ داخل العراق، وقد اختصر لنا النائب فاضل معلة الكلام عن هذا الموضوع الحيوي بهذا الحديث النابع من الحرصِ والشعور العالي بالمسؤوليةِ عندما قال، "**سادتي الأمر الذي يستهدف من وراءِ وزارة الصحة هو شعور المسؤولين بأهميةِ صحة الناس، وهذا الموضوع يتبلور أكثر وأكثر كلما شاء طموح المسؤولين في جلبِ أخصائيين بالطبِ، وقد أثار بعض الاخوان نقاطاً تستحق التعليق لأهميتها، وهي المطالب المحلية، والتي درج الاخوان على إعادتها، سادتي، إن قضاء السماوة وناحية الخضر لم تريا طبيباً في حياتهما، كما إن مدينة النجف التي قارب نفوسها على الـ (١٠٠) الف نسمة لا يوجد فيها غير مستوصفين، إن كل محلة فيها (٢٠) ألف نسمة، وهي بحاجةٍ إلى مستشفى، إن الوقت حان لأن يكون لكلِ محلة مستوصفاً، وسؤال آخر احب أن أساله يتعلق بمستشفى الفرات الأوسط الذي هو بحاجةٍ إلى توسعاتٍ كبيرة، وكذلك إلى أطباءٍ مختصين، وقد رجوت من معالي وزير الصحة أن يلتفت إلى هذهِ الناحيةِ، وبالأخصِ إن المستشفى خال من ردهاتٍ للدرجة الأولى، وبعد هذا فإني أضع فكرة متواضعة بين يدي معالي وزير الصحة، وهي لقد حصلت دعوة بعد الحرب العالمية الثانية في العالمِ تدعو إلى تأميمِ الطب، وقد ترددت مثل هذه الدعوة وعلت أصوات تؤيد تأميم الطب في هذا البلد، وإن اردنا نسلك طريقاً حقيقياً هو أن نؤمم الدواء، وإني اعتبره أهم من تأميمِ الطب نفسه، إني أضع هذه الفكرة بين يدي معالي الوزير لدراستها مع أخصائيين، ليسمح لي معالي الوزير للأخذِ برأيي وذلك بتأسيسِ معامل أو معمل للأدويةِ، وليكن بداية ذلك العمل إنشاء معمل للماءِ المقطر، لأنه ليس من الصحيحِ أن نكون على هذهِ الحالة في اتصالنا في الغربِ، فإذا ما حدث حدث عالمي يقطعنا عن أوروبا، وعند ذلك ينقطع عنا هذا الماء، وليس بالإمكانِ الحصول عليه أو الاستفادة منه، هل سيصبح نادراً، فأضع**

فكرة إنشائه وإنشاء معمل للبنسلين أمامه، وسمعت كذلك إن هناك شركات أجنبية المانية تقدمت بإنشاءِ مثل هذه المعامل، وإن غلق قناة السويس يعطينا خير دليل على هذهِ الناحية، ويكفي وحده للاعتبارِ في المستقبلِ، وبعد هذا أعود إلى فصولِ وزارة الصحة، فقد وجدت إن الميزانية قد خصص فيها في المادة (٧) الفصل ١٤٧ مبلغاً قدره (١٧٥) ألف دينار للإيجاراتِ، فأسأل معالي وزير الصحة بالنسبةِ لضخامةِ هذا المبلغ، هل سيعمل في المستقبلِ إلى إنشاءِ بنايات تغني الوزارة عن الإيجارات ؟، ووجدت كذلك مبالغ خصصت للوقايةِ الصحية قد شطبت من الميزانيةِ، ومعلوم لدى الجميع إن الوقاية خير من العلاج، ووجدت كذلك في بابِ عمادة الكلية الطبية قد خصص مبلغ (٤) آلاف دينار للأساتذةِ الزائرين، وهذا مجال علمي يمكن الاستفادة منه، إذ بإمكانِ هذه العمادة استقدام أساتذة عالميين يلقون محاضرات، وبهذا تكون الفائدة كبيرة وذات اثر علمي على العمادةِ، وهذا النشاط لم نجد له أثراً رغم وجود المبالغ إلا في النادر، فمثلاً إن بروفسوراً يقصد زيارة أحد البلدان، فيمر بطريقهِ على العراقِ فيستفاد منه، وهذا من ضمن النواحي التي بذاتها تفيد العراق ويجب علينا الاستفادة منها"[٢٩].

بالمقابلِ، جاء رد وزير الصحة محمود بابان[٣٠] على كلامِ النائب فاضل معلة مقتضباً جداً فقال، "تم توسيع مستشفى الفرات الأوسط بإنشاءِ مركز لرعايةِ الأمومة والطفولة، بالإضافةِ إلى المرافقِ الأخرى"[٣١].

ثالثاً : نشاط النائب فاضل معلة في الجانب التعليمي:

استبشر النائب فاضل معلة خيراً عندما عُرضت لائحة قانون جامعة بغداد[٣٢] في مجلسِ النواب العراقي أواخر آذار عام ١٩٥٦، لاسيما وان عرضها قد مر بمراحلٍ متعددة وآراء ودراسات محترمة، الأمر الذي جعل النائب فاضل معلة متفائلاً حيال هذا الموضوع الذي قال فيه، "بين أيدينا اليوم اللائحة القانونية لإظهار مشروع الجامعة العراقية التي سميت بحقٍ جامعة بغداد إلى حيز الوجود، الكل منا يعلم كم هي المراحل التي مرت بها فكرة الجامعة وإنشائها، والكل منا يعلم كم وكيف اختلفت الآراء في تأسيسِ الجامعة العراقية، ولابد لكلِ منا أن يستبشر خيراً بأن تلك الفكرة تحققت وظهرت إلى الوجودِ جامعة بغداد، ولعل بوجودِ هذه الجامعة تعيد بعض الشيء من الماضي التليد في هذا البلد القديم، أيها السادة، لقد تقدمت الحكومة بلائحةِ قانون الجامعة بعد دراسات واخذ آراء الإخصائيين، ولقد فحصت تلك اللائحة ودرستها بعد التعديلات التي أدخلتها لجنة شؤون المعارف عليها، ولابد لنا بعد هذا من شكرِ اللجنة المحترمة على تلك التعديلات التي جعلت اللائحة أقرب إلى الكمالِ، ولأن كان بعض منا يعتقد إن فيها بعض النواقص والهنات، فإن ذلك يظهر عند التطبيق، ولابد أن يكون نصيبه التعديل، إن اللائحة بوضعها الحالي تبشر بخير، وكلنا أمل أن تطبق تطبيقاً حقيقياً، وتكون الجامعة قد تأسست على أسسٍ علميةٍ راسخة، ويكون لها الجو العلمي الذي يساعدها على إنماء الجيل وتربيته على حقائقِ الأمور وإرجاع بغداد إلى مكانتها العلمية السامية والله من وراء القصد[٣٣].

وعلى ضوءِ ذلك يمكن القول، إن النائب فاضل معلة ومن خلال مداخلاته في مجلسِ النواب، كان يشخص العلل، ويعطي المعالجات الناجعة حيال القضايا المطروحة من أجلِ توظيفها في خدمةِ البلد والصالح العام، وقد وجدنا هذه المعالجات بشكلٍ ملموس

عندما تبرعت بريطانيا للعراقِ بمبلغٍ قدره (١٥٠) ألف دينار عراقي، واشترطت صرفه على إعادة المكتبات التي كان يرأسها ضباط بريطانيين في الحربِ العالمية الثانية، الأمر الذي أثار العديد من أعضاءِ مجلس النواب، وقالوا إن هذه المبالغ بمثابةِ "مسمار جحا"، فيما وصف نائب بغداد توفيق المختار هذا الأمر بالتافهِ، مشيراً إلى إن "هذا الكرم البريطاني الحاتمي لو كان حقيقياً لصرف على إنشاءِ مستشفى، وهو أصح وشيء معين ومعلوم". هنا جاءت حكمة النائب فاضل معلة وسداد رأيه عندما تحدث عن هذا الموضوع أثناء مناقشته ضمن لائحة قانون إضافة مبالغ إلى ميزانيةِ السنة ١٩٥٦ المالية فقال، **"لقد أصغيت إلى ملاحظات الاخوان، وإن اغلبها لا يخلو من الوجاهةِ والمصلحة تقضي بالأخذ بها، وإلى جانبِ كل ذلك، اعتقد إن في هذهِ اللائحة مجالاً لإحداث سوء التفاهم لأحسن التفاهم بيننا وبين الحكومة البريطانية لأنها ستؤدي إلى أضرار، وهذه حقيقة نلمسها من بين سطور اللائحة، قد تكون دولة ذات إمكانيات في مشاريعٍ ثقافية أمام دولة تحتاج إلى تلك المشاريع، ولكن التوجيه يجب أن يكون بيد تلك الدولة المحتاجة، إن هذه اللائحة تجعل المشروع بيدِ غير العراقيين، وهذا يتنافى مع سيادة المملكة في تدويرِ شؤونها، إن المصلحة تدار من قبلِ أربعة أشخاص، اثنان يرشحهما العراق، واثنان من السفارةِ البريطانية، وهذا يجعل من المحالِ أن تسيطر الحكومة العراقية على المصلحة فإني افكر أن يخفف من شرورِ اللائحة بأن يضاف عليها عضو آخر، فلو جعلنا لوزيرِ الشؤون الاجتماعية الحق في الاشتراكِ وإرسال من ينوب عنه، وجعل الأعضاء خمسة بدلاً من الأربعةِ، والقرارات تؤخذ بالأكثريةِ لكان في ذلك بعض التخفيف، ولكان في إمكاننا أن نقول إن توجيه هذه المصلحة هي بيدِ الحكومة العراقية، وهذه أمور لا ادري**

كيف فاتت على المشرع أو المدون القانوني، ولأجل هذا يجب أن نتجنب الكثير من الاحتكاكاتِ التي قد تؤدي إلى نتائجٍ غير محمودة العواقب"[٣٤].

وفي جلسةٍ أخرى، شجع النائب فاضل معلة عندما تحدث عن لائحةِ تعديل قانون إدارة الألوية رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥، على نقلِ بعض الإعمال الاجتماعية إلى الإدارات المحلية لأنها حققت نجاحاً ملموساً في المشاريع الموكلة لها ، فضلاً عن إنها خطوة باتجاهِ تحقيق اللامركزية الإدارية، لذلك كان كلامه واضحاً عندما تحدث عن هذا الموضوع وقال ما نصه، "**سادتي، حقيقة عندما تكونت الإدارات المحلية كان الغرض منها السير نحو اللامركزية، التي يقصد منها تعميم الخدمات العامة على نواحي المملكة كافة، وقد تأسست هذه الإدارات وقامت بواجباتها بصورةٍ تستحق الذكر، وقد لوحظ إن بعضاً من الأعمالِ المركزية التي نقلت للإدارةِ المحليةِ قد صادفها نجاحاً باهراً، ومما يدعونا إلى التساؤلِ، هل إن في نيةِ الحكومة نقل مهام أخرى للإداراتِ المحلية ؟، وهل لا ترى وزارة المعارف إن الوقت قد حان لجعلِ التعليم الثانوي ملحقاً بالإدارةِ المحليةِ ؟، وهل إن الحكومة ترى من المناسبِ توسيع صلاحيات الإدارة المحلية للقيامِ ببعضِ المشاريع الصحية، فيكون مثلاً إنشاء المستشفيات والمستوصفات من اختصاصِ الإدارة المحلية حتى تعم الفائدة ويسود الخير ؟، وهل ترى الحكومة نقل قسم من ميزانيةِ وزارة الأشغال للإدارةِ المحليةِ لتمكنها من القيامِ بتبليطِ الطرق الفرعية، هذه أمور اقصد منها توسيع صلاحيات الإدارة المحلية، ولتحقيقِ الهدف الذي ارمي إليه، ولعلي اجد في أجوبةِ معالي وزير الداخلية شيئا فيما يفيد**[٣٥].

ويبدو إن النائب فاضل معلة كان قريباً من وزارةِ المعارف ومتابعاً لشؤونها، لذلك بادر إلى توضيحِ بعض المعلومات الخاصة بها، خلال حديثه الذي القاه في مجلس النواب

عندما قال، "أضع بين يدي وزير المعارف وهو المسؤول عن المعارفِ باعتبارهِ وزيراً أو مديراً فنياً يدير شؤونها، وقد وجدته يميل إلى عقدِ مؤتمراتٍ صحفيةٍ، وهي بادرة حسنة لاطلاعِ الناس على خططهِ في وزارتهِ، أقول، لقد وجدت نشاطاً لدى وزارته للتواصلِ إلى نتيجةِ فرض ضريبة للتعليمِ، وقد دعا من أجل هذا نفراً من وزراءِ المعارف السابقين، وقد وجدت هناك مزجاً لدى وزارة المعارف بين ضريبة التعليم، وبين الأجور الدراسية، وأوضح لمعاليهِ إن الضريبة غير الأجور، إذ إن الضريبة تؤخذ من ذوي دخل معين لتنفق على التعليمِ، والأجور تؤخذ من الطلابِ انفسهم"[٣٦].

ليس ذلك فقط، بل صحح النائب فاضل معلة بعض النسب الخاصة بنتائجِ طلبة المدارس التي أعلنتها وزارة المعارف، وقد كانت مخيبة للآمالِ ودون مستوى الطموح، لذلك اعتبر المبالغ المخصصة لوزارةِ المعارف ضياع للأموالِ ومضيعة للجهودِ، وقد بيّن النائب عندما تكلم بلغةِ الأرقام فقال، "**أصحح بعض الأرقام التي وردت في إحدى تصريحاته، فقد ذكر إن عدد الطلاب الذين تقدموا من الثالثِ إلى الرابع العلمي والأدبي مجموعهم (٥٤٤٧) طالباً، وإن نسبة النجاح للفرعِ العلمي ٦٦٪، ونسبة النجاح للفرعِ الأدبي ٦٠٪، والحقيقة إن عدد طلاب الصف الثالث المتوسط هي (١٤٥٥٨) طالباً، وان نسبة النجاح لهم ٢٣٪، ويبدو من هذا إن الذين تأخروا في الصف الثالثِ ورسبوا في الامتحاناتِ وعرقلتهم العراقيل هم ٧٦٪، ونظرة واحدة لهذا الرقم، ترينا مضيعة الجهود، وضياع الأموال في المعارفِ، وماهية النشاط ونتيجته، وعليه إني أسال معاليه، ما هي الطرق والخطط التي يسير عليها معاليه لتقويةِ التعليم الثانوي في العراقِ ؟، وإنني إذ أضع هذه الأرقام والمعلومات بين يدي معاليه، أرجو منه أن لا يجيبني الآن، بل يتدارسها ويتفهمها جيداً، ويتقدم بالجوابِ الكافي**

عند بحث فصول ميزانية وزارةِ المعارف في الميزانيةِ العامة، هذا ما أبينه الآن ومن الله العون والله يشهد بأني قد بلغت"(٣٧).

وخلال مناقشة موازنة وزارة المعارف لعام ١٩٥٨ ، تحدث النائب فاضل معلة عن هذه الوزارة وأهميتها الكبرى بوصفها مصدراً معرفياً يزود مفاصل الدولة بطاقاتها البشرية المتنوعة في المجالاتِ كافة، فقال عنها كلاماً صائباً جاء فيه، "**سادتي وجدت نفسي متفاجئاً بهذهِ الميزانية، ... إننا نرى في وزارةِ المعارف المعهد الذي يزود الدولة بما تحتاج إليه في مختلفِ أنواع المعرفة، وإننا نرى إذا كان هناك تقصير في ميدانِ الصحة العامة مثلاً، فإن سبب ذلك هو وزارة المعارف التي لم تهيئ من يصلح أن يكون طبيباً، وإذا كان هناك نقص في كفاءةِ الحكام فمرده إن وزارة المعارف لم تهيئ من يصلح أن يكون حاكماً، وكذلك في بقيةِ الأعمال الأخرى، وفي أي مظهر من المظاهرِ**"(٣٨).

وفي الوقت نفسه، طرح النائب فاضل معلة أسئلة متعددة تخص وزارة المعارف وسياستها المستمرة في تغييرِ المناهج الدراسية، والحلول الممكنة في توفير الأبنية المدرسية للتخلص من الإيجارات، فضلاً عن أهميةِ التعليم الإلزامي في البلدِ. بتعبير أدق قال النائب فاضل معلة إن "أهم ما بالغت وزارة المعارف هو عدم ثبات المناهج فيها، وأنا أود أن أسال معالي وزير المعارف هل إن الوزارة استقرت على منهجٍ دراسيٍ ثابتٍ في المدارسِ الابتدائية والمتوسطة والثانوية، أم إن هذه المناهج وما يتبعها من الكتبِ الدراسية ستبقى في تغيّرِ مستمر؟، والشيء الثاني، ما هي الخطة التي ستتبعها وزارة المعارف في بناياتِ المدارس، كي تتخلص من الإيجاراتِ ؟، وما هي وجهة نظرها في توزيعِ الأبنية هذه على أنحاءِ القطر كافة ؟، والشيء الثالث، هل إن وزارة

المعارف ستتمكن في يومٍ ما من تعميمِ التعليم الإجباري الأولي ومتى سيكون ذلك؟"[٣٩].

أما بخصوصِ قادة العملية التربوية وقلبها النابض، الملاكات في المدارسِ العراقية، فقد شملها النائب فاضل معلة في حديثهِ الذي أصاب به كبد الحقيقة والواقع، لأنه وضع يده على الجرح، وشخص خللاً مزمناً حتى يومنا الحاضر، وهو غياب العدالة في توزيعِ الكوادرِ التعليمية والملاكات التربوية، لاسيما بين مراكز الألوية وأريافها النائية، الأمر الذي أوجد حيفاً وظلماً كبيرين لخصهما النائب بقولهِ، "**اكتفي بذكرِ مثل واحد عن الحيفِ الذي يلحق ببعضِ المدارس عندما لم يكمل ملاكاتها، ففي السليمانية حرمت مدرسة البنات عن مدرّسةِ اللغة الإنكليزية، وكانت النتيجة إن انتهت السنة الدراسية ولم تتمكن طالبات الصف الخامس من أداءِ واجبهن، أو تأدية الامتحان في اللغةِ الإنكليزية على وجهٍ كامل، ثم إن خريجي أي مدرسة في العراقِ عندما يريدون الالتحاق بالمدارسِ العليا أو الالتحاق بالبعثاتِ يخفقون في الحصولِ على درجاتٍ عليا، ولا ادري أي خطة ستتبعها وزارة المعارف في سدِ الشواغر، فلماذا تكن الملاكات في مدرسةٍ كاملة وفي أخرى ناقصة، ولماذا يحرم طلاب أو طالبات السليمانية أو كركوك عن بقيةِ المدارس، وهل إن وزارة المعارف تهتم في سدِ الشواغر في مراكزِ الألوية أولاً ثم في الأقضية ثانية، وإذا كان الأمر كذلك، فأرجو أن تهتم بكلِ مراكز الألوية الأخرى الموجودة في العراق، أو عليها إن تتساهل مع طلابِ الأقضية**"[٤٠].

أدرك النائب فاضل معلة أهمية الوقت بوصفهِ رأس مال الإنسان وضياعه وعدم استغلاله خسارة كبيرة لا تعوض، لاسيما من قبل الشباب الذين هم عباد البلاد ومداده، وبهم تنهض الأمم وترتقي الشعوب وتبنى الأوطان، لذلك كله، دعا وزارة المعارف إلى

مراقبةِ الطلبة ومعالجةِ أوقات فراغهم بخططٍ منهجية وبرامج تعليمية خاصة تسهم في إعدادِ جيلاً واعداً للمستقبل، وقد أكد النائب على ذلك في حديثهِ أمام أعضاء المجلس النيابي فقال هذا الكلام المفيد الجدير بالاعتبارِ، "**إن أهم ما يجب أن تهتم به وزارة المعارف هو مراقبة الطلاب، ومعالجة وقت الفراغ، ذلك الفراغ الذي يقع بين البيت والمدرسة، وهناك أوقات فراغ أخرى، فإذا اردنا أن نقي جيلنا من شرور الاختلاط بالعناصرِ غير المرغوب فيها، فالواجب يدعونا أن نهتم بأوقاتِ الفراغ، ونملأها بما يفيد الطالب بمختلفِ مظاهر النشاط، والحقيقة إيها السادة، إننا لم نجد خطة ثابتة مدروسة للعنايةِ بهذهِ الناحية، لأن الفراغ لا يمكن أن يسد بنشاطٍ مدرسي فردي كأن تقوم دار المعلمين بسفرةٍ مدرسية، فأوقات الفراغ تسد كما تسد في الدولِ الغربية، تلك التي عندما أرادت أن تعني بهذهِ الناحية وتجنب الطلاب الذين يكون لديهم فراغ فسيح، تعمد إلى وضعِ منهج أو برنامج خاص بعد الدراسة، وتهيئة تامة بحيث يأخذ أوقات فراغ الطلاب كله وبشكلٍ جماعي، فكونت لذلك ما يدعى بمهرجاناتِ الشباب، وهي حركة دائمية فعالة بين أبناء البلاد شمالاً وجنوباً، يتبادلون المعلومات في مخيماتٍ تجعلهم يقضون فراغهم وهم مستفيدون، فينصرفون إلى دروسهم وكلهم همة ونشاط، وهناك بحث عن سدِ هذا الفراغ، ذلك إنه ممكن سده عن طريقِ المحاضرات العلمية، أو بما يسمى أسابيع المعارف، وقد كانت وزارة المعارف في وقت ما، تتبع هذه الطريقة في السابقِ، وكثيراً ما نرى إنها كانت تنتهي بحصيلةٍ علمية صغيرة، بما يلقيه أساتذة محترمون من محاضراتٍ علمية واجتماعية، وكثيراً ما نرى إن ذلك النشاط ثم يقتصر على العاصمةِ فقط، بل نرى الأساتذة يغادرون بغداد إلى النجفِ والموصل والبصرة لإلقاءِ هذه المحاضرات، هذه ناحية نشدد عليها**"[٤١].

لم يترك النائب فاضل معلة الحديث عن وزارةِ المعارف دون أن يتكلم ويدافع عن حقوقِ المؤلفين والمبدعين في العراق، فقد تطرق إلى هذا الجانب وقال، "اختم كلامي أيها السادة برجاءٍ إلى وزارةِ المعارف بأن القوانين التي شرعت في العراقِ بعد الاحتلال لم تحتوي على نصٍ يحمي حقوق المؤلف والمبتدع لفنٍ من الفنونِ، أو الواضع لحن من الألحانِ، إنما هناك قانون عثماني وهو حسب أحكام القانون الأساسي لم يزل مرعى الجانب، وان هذا القانون لم نجد تطبيقاً له لدى وزارة المعارف، والذي يجعلها هي ملزمة بذلك، وفتح سجل خاص لتسجيلِ مثل هذه الأمور لقاء أجور زهيدة، فمن لديه تأليف عليه أن يسجل ذلك ويأخذ شهادة لتثبيتِ نتاجه، إني أرجو من معالي وزير المعارف أن يدرس هذا الموضوع دراسة تسد هذا النقص"[٤٢].

رابعاً : نشاط النائب فاضل معلة في معالجة أزمة السكن وإنصاف الفقراء :

سلط النائب فاضل معلة الضوء على أزمة السكن في بغدادِ وحول أزمة السكن في بغداد، عندما سأل وزير المالية ضياء جعفر[٤٣] عن التدابيرِ الحكومية لمعالجةِ هذه المسألة، وطرح عليه حلولاً من الممكن الاستفادة منها فقال، **"لقد صارت أراضي السكنى في بغدادِ موضوع مضاربة لأصحابِ رؤوس الأموال، الأمر الذي أدى إلى ارتفاعِ أسعار الأراضي إلى حدٍ لم يكن يتصوره الناس، حتى صار من المتعذرِ على الفرد العراقي ذوي الدخل المتوسط أن يقتني أرضا ينشئ عليها داراً له ولعائلتهِ، فهل في نيةِ الحكومة معالجة هذه الأزمة الخانقة؟، وما هي التدابير التي ستتخذ لهذا الغرض؟، وألا ترون فرض ضريبة تصاعدية على عددِ القطع من الأراضي التي يملكها الفرد، والمدة التي تبقى فيه دون بناء طريقاً لعلاجِ المشكلة"**[٤٤].

وفي معرضِ رده على النائب فاضل معلة، قال وزير المالية ضياء جعفر، "إن وزارة المالية قد شكلت لجنة لدراسةِ إمكانية تقسيم قسم من الأراضي التي حصلتها الحكومة

بتنفيذِ مرسوم رقم (١١) لسنة ١٩٥٤، وذلك لغرضِ تقسيمها وتوزيعها على صغارِ الموظفين والمستخدمين والمعوزين من الأهلين بأسعارٍ مناسبةٍ، وبواسطةِ المصرف العقاري، إن إمكانية فرض الضريبة تدرسها وزارة المالية بعنايةٍ، لأن فرض الضريبة لم تؤدِ حين ذاك إلى نتيجةٍ مرضيةٍ، ولم تسدد بقايا تلك الضريبة التي كما قلت لم تنتج سوى تأخير تقسيم الأراضي وتوزيعها"(٤٥).

ونتيجة لهذهِ الإجابة شكر النائب فاضل معلة وزير المالية ضياء جعفر مؤكداً على ضرورةِ اتخاذ التدابير الكفيلة بمنعِ المضاربين في الأراضي من استغلال الناس سيما الفقراء منهم، والسعي في رفعِ الحيف عنهم، والتخفيف من معانتهم في مجال السكن، ومن أجل ذلك كله ختم فاضل معلة كلامه بالقول، "**إن مشاكل الإسكان من اهم المشاكل التي تعنى بها الدول الحديثة، وأصبحت تسترعي النظر في بغدادِ خاصة وبقية المدن عامة، وإني أرجو أن تتخذ هذه التدابير التي تفضل بها معالي الوزير، وتخرج إلى حيزِ الوجود ليعتقد الناس باهتمامِ الحكومة بمشكلتهم هذه، وأنا اعتقد إن هناك تدابير أخرى تحل هذه المشكلة وتمنع المضاربين في الأراضي، ومن تلك التدابير إعادة النظر في المساحاتِ المقررة لإنشاءِ الدور، لمنعِ المضاربة على قطعةٍ وقطعتين، ومنع بيعها بصورةٍ متكررةٍ في مدةٍ قصيرةٍ، كما اعتقد بأن في العودةِ إلى ضريبةِ العرصات ستحول دون المضاربات، لأن الذي يشتري قطعة من الأرض يقوم بتعميرها حالاً لعدمِ دفع الضريبة عنها إن كانت دون تعمير، وقد فرضت هذه الضريبة لهذهِ الغاية، إلا إنها رفعت أثناء الحرب لقلةِ مواد الإنشاء وصعوبة الحصول عليها**"(٤٦).

أما وزير المالية ضياء جعفر فقد أعطى في نهايةِ حديثه وعداً للنائب فاضل معلة، قال فيه، **إني أعد النائب المحترم فاضل معلة، لأن هذه التدابير التي شكلت اللجنة**

لغرضها يبت فيها وتنفذ بأقرب وقت، أما الضريبة فإنها يجوز أن تعجل في بيعِ الأراضي المقسمة، ولكن في الوقتِ ذاته، قد اخرت تقسيم الأراضي لغرضِ البيع والتوزيع، لأن الشخص الذي لديه بستان أو قطعة كبيرة كان يمتنع عن تقسيمها لوجودِ هذه الضريبة، وهذا ما اعتقد إن النائب المحترم يقصدها ويتوخاها"[٤٧].

ولأن السكن وطن، ومن لا سكن له لا وطن له، تبنى النائب فاضل معلة هذا الموضوع المصيري وتكلم عنه في مناسباتٍ متعددة، أبرزها أثناء مناقشة الموازنات العامة للدولة، فقد تحدث عنه في موازنةِ عام ١٩٥٥، وتكرر الأمر ذاته في موازنةِ عام ١٩٥٦، إذ وصف مشكلةِ السكن بالمشكلةِ "المستعصية"، التي أثقلت كاهل الفقراء وذوي الدخل المحدود، لاسيما الذين يسكنون في دورٍ مؤجرة وبأسعارٍ مرتفعة، ونتيجة لأهميةِ هذا الموضوع، ولحرصه الكبير على أبناءِ هذه الشريحة، قال فاضل معلة هذا الكلام، **إيها السادة من المشاريعِ التي ثبتتها الحكومة الحاضرة مشروع الإسكان، وكلمة الإسكان كلمة عامة شاملة، فماذا يريد المسؤولين بها؟، فهل يراد بها إسكان القبائل الرحل لتسد الثغرة التي حصلت بنتيجةِ هجرة الريف للمدنِ، وللحاجةِ التي ستحصل بنتيجةِ إنهاء مشاريع غير الرى الكبرى، أم يراد بمشروعِ الإسكان إنشاء وتشييد دور للموظفين والكسبة والفلاحين والعمال، وبهذهِ المناسبة ألا يحق لنا أن نتساءل عن مصيرِ اللائحة التي اعدت لتلزم الملاكين بإنشاءِ دور لفلاحيهم، وقد ضاعت في زوايا مجلس الأعيان، إيها السادة، إننا لا نجد لدى المسؤولين مفهوماً واضحاً لكلمةِ الإسكان، وإنهم لا يقصدون منها إلا إنشاء بعض الدور للموظفين وأفراد الجيش، إننا يا سادة لا مانع لدينا من ذلك، بل إن هذا ما ندعو له، غير إننا يجب أن نفهم إن هذه التدابير لم تحل شيئاً من المشكلةِ، وان أسعار الأراضي أخذت بالارتفاعِ حتى صار من العسيرِ جداً لأبناءِ الطبقة المتوسطة فضلاً عن الفقيرةِ في**

المدن الكبرى الحصول على قطعة أرض أو دار تضم شملهم، إيها السادة، إننا نستغرب من عدولِ الحكومةِ عن إرجاعِ ضريبة العرصات التي كانت موضع التنفيذ قبل الحرب وقبل أن تكون مشكلة الإسكان بهذا الشكل، وإنني قد سألت معالي وزير المالية في الاجتماع الماضي عن سببِ عدم فرض هذه الضريبة، وكان جوابه في حينهِ إن فرض الضريبة سيمنع أصحاب البساتين من تقسيمِ بساتينهم إلى عرصاتِ، وإنني لم اقتنع بذلك أقول، إن من الممكن اعتبار الأراضي التي تقع ضمن حدود أمانة العاصمة كافة صالحة للسكنى وخاضعة للضريبةِ، ولا يجوز زراعتها باعتبارها اصلح للسكنى، وهذا ليس بالأمر المبتدع، إذ بهذا يكون قد خطونا الخطوة الأولى لمعالجةِ هذه المشكلة المستعصية، وإني وأنا أتكلم عن مشكلةِ الإسكان أقول للمسؤولين ألا يجدوا وسيلة لوقايةِ أبناء الطبقة الوسطى والموظفين من الإيجارات الباهظة بفرضِ اجور معينة للدورِ، إلى متى يتحكم المستغلون بالفردِ العراقي بهذا التحكم المعوج[٤٨].

ولم يقتصر كلام النائب فاضل معلة في هذهِ الجلسة على مسألةِ السكن فقط، بل شمل جوانب اجتماعية مختلفة، فقد امتعض بشكلٍ كبيرٍ من الميزانية المخصصة للخدمات الاجتماعية، لأنها غير قادرة على انتشالِ الوضع المتردي لاسيما في المناطقِ الريفية، لذلك كان التشاؤم وفقدان الأمل حاضراً بقوةٍ في حديث النائب عندما قال، "**أيها السادة، إننا نسمع عن الحكومةِ إنها تتبنى المشاريع الاجتماعية، وانها تنوي القيام بنشاطٍ اجتماعيٍ كأحياء ذلك بخطابِ العرش، وقد حاولنا أن نكون متفائلين، وان يكون الواقع ينطبق على قول الحكومة المذكور، ولكننا عندما رجعنا إلى الميزانيةِ العامة، وجدنا إن المخصص للخدمات الاجتماعية يبعث على الهزءِ والسخرية، إذ إنها قد خصصت (٣٠) الف دينار, للخدماتِ الريفية، و(٥٠) الف دينار عن**

اشتراكها بالمشروعِ الأساسي، و (١٥) الف دينار للخدماتِ الاجتماعية في جميعِ البلاد، وهذه المخصصات بمجموعها لا تكفي لإصلاح قرى قضاء واحد، فكيف بقرى العراق بأجمعها، إننا إذا ما قارنا بين هذا المبلغ الهزيل، وبينما خصصته دولة عربية لنشاطها الاجتماعي وقدره (٤٢) مليون دينار، نفهم في أي حال من البدايةِ نحن، وإلى أي مدى من التقدمِ سائرون، وما هي آمال الناس بالإصلاح؟، وما هو مجال انطباق الأقوال على الأفعال؟، إيها السادة لا يسعني إلا أن اختم كلمتي قائلاً إن البلاد وهذه حالتها تحتاج إلى إصلاحٍ عامٍ شاملٍ ناجز، موصوف بالعدالةِ الاجتماعية، وإلا فالحالة حرجة، والنتائج وخيمة لا سامح الله".

وختم النائب فاضل معلة كلامه عن هذا الموضوع بالقولِ "إنني لا أريد ولن أريد أن يكون هنالك مجال للاستشهادِ بقولِ من قال:

أرى خلل الرماد وميض نار ... ويوشك أن يكون لها ضرام[٤٩]

وينبغي الإشارة إلى إن النائب فاضل كان يعيش هموم الفقراء ويستشعر معاناتهم، وقد أثبت ذلك بسؤالهِ الذي وجهه إلى رئيسِ الوزراء نوري السعيد حول ارتفاع أسعار المواد المعيشية فقال، **"لقد ارتفعت أسعار المواد المعاشية كاللحمِ والخبز وحتى خبز الإعاشة (هذا المنتوج الذي كان الناس ينتظرون لمشروعهِ التوسع والشمول لنواحي العراق كافة، وفي مقدمتها مدينة السماوة المزدحمة بالسكانِ، ولكن ويا للأسفِ قد فوجوا بتوقيفهِ عند حده وارتفاع أسعار منتوجه)، إن هذا الارتفاع في الأسعارِ وبقائه مستمراً، وضيق ذات اليد عند الناس، ومحدودية وضعهم سيكون له أثره المباشر على مستوى معاشهم، هذا المستوى الذي نحرص على العنايةِ به، والسعي لارتفاعهِ، وعليه جئت سائلاً عن الوسائلِ التي ستتخذها الحكومة للحيلولةِ دون الاستمرار**

بارتفاعِ الأسعار من جهة، وعن السبل التي ستسلكها للرجوعِ بهذهِ الأسعار لحالتها الطبيعية من جهةٍ أخرى"[٥٠].

ومن جانبٍ إنساني آخر، طالب النائب فاضل معلة رئيسِ الوزراء بمعالجةِ مشاكل الأهالي في ناحيةِ السعدية الذين تضرروا جرّاء الفيضانات، والوقوف إلى جانبهم لاسيما الذين تهدمت قراهم وتشردوا وأصبحوا بلا مأوى، فخطابه أمام في المجلس النيابي قائلاً، **"لقد حصل بنتيجةِ الكوارث الطبيعية إن هدمت ناحية السعدية برمتها، وشرد سكانها الذين يزيد عددهم على (٤٠٠٠) نسمة، وهم يعيشون الآن بحالةٍ يرثى لها، وإن حمايتهم من الفناءِ، وتخليصهم من العذابِ المر الذي حل بهم، يقتضى القيام بإجراءاتٍ فعالةٍ وسريعة، ولما كان الروتين الحكومي يحول دون ذلك، ألا تجدون فخامتكم إن من المناسب جداً شخوصكم لمحلِ الكارثة، مستصحبين معكم من يعنيهم الأمر من زملائكم الوزراء، لاتخاذِ ما يلزم في الحالِ بعد وقوفكم على حقيقة الأمر هناك واهتدائكم لأنجعِ السبل المفيدة في هذا الشأن"**[٥١].

وفي نهايةِ حديثه، حاول النائب فاضل معلة توجيه أنظار المسؤولين إلى مدينةِ النجف الأشرف، من أجلِ استقرار المدينة ومساعدة الفقراء فيها فقال، "سادتي إن النجف مركز استيراد جميع أصواف المنطقة لقربها من المراعي، فلماذا لا يفكر بإنشاءِ مصنع لينسج فيها؟، هذه أمور تسترعي انتباه المسؤولين لحالةِ النجف، وعلى الأقل لمكافحةِ البطالة وتأمين الاستقرار فيها، وهذا ما أرجو أن يكون له اثره لدى المسؤولين، والسلام عليكم"[٥٢].

الخاتمة

نستنتج مما سبق، إن مجلس النواب العراقي في العهد الملكي لاسيما في عقد الخمسينيات، كان يضم بين أعضائه طاقات شبابية عديدة تتمتع بالقدرةِ والكفاءة العاليتين، ومنهم النائب فاضل معلة الذي صدح صوته عالياً داخل البرلمان، وشخص العلل وأعطى المعالجات اللازمة لمشاكلٍ متعددة، وقد اقتضت ضوابط البحث أن نسلط الضوء على نشاطهِ الاجتماعي داخل المجلس فقط، وقد وجدناه مهتماً بالجانب الصحي اهتماماً كبيراً لأنه يلامس حياة الناس بشكلٍ مباشر، لذلك طالب بالتوزيعِ العادل للكوادرِ الصحية، ومراقبة أسعار الأدوية في المذاخرِ الطبية من أجلِ إنصاف الفقراء والحيلولة دون استغلالهم.

وبالقدرِ نفسه، كان اهتمام النائب فاضل معلة بالجانب التعليمي، إذ طالب بإنصاف وزارة المعارف بالموازناتِ العامة للدولةِ وتخصيص أموال كافية لها، حتى تتمكن من أداء دورها الفعال في بناء المجتمع على أسسٍ صحيحةٍ، فضلاً عن اهتمامهِ بالكوادر التربوية التي تقع على عاتقها تنشئة الجيل بشكلٍ سليم، وإعداده ليكون قادراً على قيادةِ البلد وضمان مستقبله، وقد كان النائب فاضل معلة موفقاً جداً عندما دعا إلى احترامِ الوقت وضرورة استثماره بالشكلِ الأمثل، عندما طالب باستغلالِ أوقات الفراغ لدى الشباب سيما في العطلة الصيفية من خلال توفير فرص علمية مناسبة لهم، تسهم في بناءِ طاقات شبابية تؤدي أدوراً إيجابية وتخدم البلاد والعباد في آن واحد.

أما أزمة السكن ومعاناة الفقراء فقد كانت محط اهتمام النائب فاضل معلة أيضاً، وقد ناشد المسؤولين في جلساتٍ متعددة بضرورةِ توزيع الأراضي على الناسِ الفقراءِ من الفلاحين والعمال والكسبة وحتى الموظفين البسطاء كونهم من ذوي الدخل المحدود، فضلاً عن مطالباته المتكررة بإنصافِ سكان المعوزين الذين يعانون من ارتفاع الأسعار

سيما أسعار المواد الغذائية التي يصعب عليهم شراؤها. ولم ينس النائب فاضل معلة مدينته النجف الأشرف التي طالب بالاهتمام بها بوصفها قبلة للزائرين من أنحاءِ العالم كافة، أما المدن التي تعرضت للكوارثِ الطبيعية فلم تغب عن تفكيرهِ وناشد المعنيين باتخاذِ إجراءات سريعة لتحسينِ أوضاعهم وتكفل لهم العيش الكريم.

هوامش البحث :

(١) الاضبارة الشخصية لـــ (فاضل عباس معلة)، كلية القانون، جامعة بغداد، رقم الاضبارة (١١٤٧)، ص٥ ؛ "من ذاكرة الدكتور تحسين معلة"، إعداد وتعليق: سيف الدين الدوري، تدوين، مهدي السعيد، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٢٣، ص٩.

(٢) فرمان: كلمة فارسية الأصل بمعنى أمر، تخصص معناها ليطلق على المرسوم السلطاني فقط، للمزيد من التفصيل ينظر: جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧م، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١. الكتاب في الأصل أطروحة دكتوراه نوقشت في جامعة القاهرة عام ١٩٨٩ نال عليها المؤلف درجة الدكتوراه مع مرتبة الشرف، كانت الأطروحة بإشراف الأستاذ الدكتور عبد العزيز سليمان نوار.

(٣) مقابلة شخصية مع الدكتور حسنين فاضل معلة في بغداد بتاريخ ٦ كانون الثاني ٢٠١٩.

(٤) الاضبارة الشخصية لـــ (فاضل عباس معلة)، كلية القانون، جامعة بغداد، رقم الاضبارة (١١٤٧)، ص٥.

(٥) كلية الحقوق: كانت تسمى مدرسة الحقوق أسست عام ١٩٠٨، بناءً على اقتراح ناظم باشا، أحد المفتشين الإداريين الاتراك الذي زار العراق، ثم سميت كلية الحقوق عام ١٩٣٢، مدة الدراسة فيها أربعة سنوات، وتمنح خريجيها شهادة البكالوريوس في الحقوق للمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢، مراجعة :عالية عبد الرزاق الهلالي، ط١، بيروت، ٢٠١٧، ص٢٨٢-٢٩٩؛ ابراهيم خليل احمد، تطور السياسة التعليمية في العراق بين سنتي ١٩١٤-١٩٣٢، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد،١٩٨٠، ص١٣١-١٣٢ و ص٢٤٦-٢٤٨ و ص٣٠٩ .

(٦) الاضبارة الشخصية لـــ (فاضل عباس معلة)، كلية القانون، جامعة بغداد، رقم الاضبارة (١١٤٧)، شهادة التخرج، المرقمة ٩١٤.

(٧) رشيد عالي الكيلاني : ولد في ديالى عام ١٨٩٢، دخل مدرسة الحقوق ونال شهادتها عام ١٩١٥ بدرجة امتياز، شغل وظائف إدارية مختلفة قبل تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، زاول المحاماة، ونتيجة لمهنتهِ ومكانة أسرته الدينية، أصبح أحد أقطاب السياسة العراقية في العهد الملكي توفي عام ١٩٦٥. للمزيد من التفصيل ينظر: قيس جواد علي الغريري، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢-١٩٦٥، بغداد، ٢٠٠٦.

(٨) حركة مايس ١٩٤١: حركة عصفت في المشهد السياسي العراقي عام ١٩٤١ فأدت إلى استقالة حكومة طه الهاشمي، وهرب الوصي إلى البصرة، الأمر الذي أدى إلى إعلان حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني، ودعت مجلس الأمة للانعقاد، إذ انتخب وصياً جديداً للعرش، وهو الشريف شرف، ليكون بديلاً عن عبد الإله للمزيد من التفصيل ينظر: محمد مظفر الأدهمي، الأبعاد القومية لثورة مايس١٩٤١ في العراق، دار الحرية، بغداد،١٩٨٠، ص٧٨-٧٩ ؛ عامر حسك، أحداث البصرة في ثورة ٢مايس عام١٩٤١، بغداد، د.ت؛ زينب كاظم احمد العلي، البصرة خلال ثورة مايس ١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٨.

(٩) "جمعية حماية الأطفال" : اسست الجمعية في ٢٠ اذار ١٩٢٨، واجيزت رسمياً عام ١٩٢٩، كان هدف الجمعية هو المحافظة على صحة الأطفال من خلالِ تأسيس المستشفيات والمراكز الصحية، وقد أدت الجمعية دوراً كبيراً بواسطة فروعها المنتشرة في الأقضية المختلفة بدعم الفقراء والوقوف إلى جانبهم. للمزيد من التفصيل ينظر : "جمعية حماية الأطفال في العراق"، النظام الأساسي المعدل لعام ١٩٢٩، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٢٩ ؛ "جمعية حماية الأطفال التقرير السنوي لجمعية حماية الأطفال في العراق لسنة ١٩٥٨" ، مطبعة المعارف، بغداد، د.ت.

(١٠) دار الكتب والوثائق، المكتبة الوطنية، الملفة ٢٠٥٠/ ٩٩٧٢، وثيقة صادرة من فرع جمعية حماية الأطفال النجف الأشرف إلى رئاسة الديوان الملكي، الوثيقة رقم ٣٦، ٢١ /١١/ ١٩٤٥.

(١١) "مجلة الاعتدال": مجلة شهرية تبحث في العلم والأدب والاجتماع والتاريخ، تصدر في النجف الأشرف، صدر عددها الأول في شباط ١٩٣٣، صاحبها ورئيس تحريرها محمد علي البلاغي، مديرها المسؤول فاضل عباس معلة، بدل الاشتراك السنوي فيها دينار ونصف دينار، رقم هاتفها ٤٦ للمزيد من التفصيل ينظر: رسول نصيف جاسم الشمرتي، مجلة "الاعتدال" النجفية

١٩٣٣-١٩٤٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٥.

(١٢) "الاعتدال"، (مجلة)، شهرية، النجف الأشرف، العدد ٦، السنة ٦، آب ١٩٤٦، ص٤٢٧.

(١٣) "حزب الاستقلال": حزب سياسي عراقي عرف باتجاههِ القومي، حصل على إجازتهِ الرسمية في الثاني من نيسان عام ١٩٤٦، من أبرز أعضائه المؤسسين محمد مهدي كبه وداود السعدي وفاضل معلة وخليل كنه واسماعيل الغانم ومحمد صديق شنشل وفائق السامرائي. عقد اول مؤتمر له في ١٩ نيسان عام ١٩٤٦ للمزيد من التفصيل ينظر: عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي١٩٤٦-١٩٥٨، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠، ص٢٨.

(١٤) محمد مهدي كبة : ولد في مدينة سامراء عام ١٩٠٠، وانتقل إلى بغداد عام ١٩١٨ ليبدأ نشاطه السياسي في مدينةِ الكاظمية المقدسة، بعد أن اقام علاقات وثيقة مع أسرة الخالصي، ومن هنا بدأت حياته السياسية، ليسهم بدورٍ كبيرٍ في ثورةِ العشرين، ويصبح بعدها نائباً لأكثر من مرة ووزيراً في العهد الملكي. فضلاً عن، نشاطهِ في الجمعياتِ والأحزاب السياسية ذات التوجه القومي، توفي في بغداد عام ١٩٨٤ للمزيد من التفصيلِ ينظر: حامد قاسم محمد موسى الجبوري، محمد مهدي كبه حياته ودوره السياسي في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٧؛ رشا جميل علوان عزوز، آل كبه ودورهم السياسي والاقتصادي في العراق١٩٢١- ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١٩.

(١٥) "حزب الأمة الاشتراكي": ضمّ الحزب الذي أسسه صالح جبر عام ١٩٥١ مجموعة من الملاكين، ورؤساء العشائر، وأصحاب المصالح، فضلاً عن شخصيات تنتمي إلى أسر ذات نفوذ ديني وسياسي واجتماعي أمثال عبد الهادي الجلبي وصهريه عبد اللطيف آغا جعفر وسالم آغا جعفر، وأعضاء بارزين من أسرتي الطالباني والقزويني، وعبد العزيز النقيب ومحمد النقيب وكاظم النقيب وآخرين للمزيد من التفصيل ينظر : رحيم حسن محمد الشامي، حزب الأمة الاشتراكي ١٩٥١-١٩٥٤ (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٠، ص٧٠-٨٧٤.

(١٦) صالح جبر : ولد في مدينة الناصرية عام ١٨٩٦، دخل مدرسة الحقوق في بغداد وتخرج منها عام ١٩٢٥، يتقن اللغة الإنكليزية، أسندت إليه وزارة المعارف عام ١٩٣٣، ووزارة العدلية عام ١٩٣٦، ومن ثم وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٤٠، ووزارة المالية عام ١٩٤٢، بعدها شكل الوزارة عام ١٩٤٧ بالإضافة إلى إدارة وزارة الداخلية بالوكالة، توفي في بغداد عام ١٩٥٧. للمزيد

من التفصيل ينظر: فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٧.

(١٧) عمار مزهر ريسان ، فاضل معلة ودوره السياسي والاجتماعي في العراق حتى عام ١٩٥٤، بحث مخطوط غير منشور، وزارة التربية، مديرية تربية بغداد، الكرخ الأولى .

(١٨) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ج١٠، ط ٧ ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ص٣٢٢.

(١٩) محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي وغير الاعتيادي للسنوات ١٩٥٤ – ١٩٥٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٤– ١٩٥٨.

(٢٠) محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ – ١٩٥٦، الجلسة التاسعة عشرة، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٦، ص٤٠٠–٤٠٢.

(٢١) عبد الأمير علاوي : من أسرة علاوي المعروفة، ولد في بغداد عام ١٩١١، وتخرج من كلية الطب عام ١٩٣٣، سافر إلى لندن للتخصص في طب الأطفال، قد أصبح من رجالات السياسة البارزين عندما اختير وزيراً وانتخب نائباً لأكثر من مرة خلال العهد الملكي، تزوج من رئيفة أبنة السياسي والتاجر عبد الهادي الجلبي للمزيد من التفصيل ينظر: مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، تقديم: جليل العطية، ج٢، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٤، ص١٧٠ ؛ خالد أحمد الجوال، موسوعة أعلام كبار ساسة العهد الملكي من ١٩٢٠ إلى ١٩٥٨، ج١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١٣، ص٤٥٨ ؛ مؤيد الونداوي، شخصيات عراقية في وثائق بريطانية ١٩٣٥–١٩٥٨، دار دجلة، بغداد، ٢٠١٧ ، ص٢٢٥.

(٢٢) محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ – ١٩٥٦، الجلسة التاسعة عشرة، ص٤٠٠–٤٠٢.

(٢٣) المصدر نفسه، الجلسة التاسعة والعشرين، ص٥١٠.

(٢٤) المصدر نفسه، الجلسة الثالثة والأربعين، ص٧٠٧.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) المصدر نفسه، الجلسة الثامنة والثلاثين، ص٦١٥.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨، الجلسة السابعة عشرة، ص٢٩٨.

(٣٠) محمود بابان : ولد في مدينة كفري عام ١٩٢٠، ودرس الابتدائية فيها، ثم سافر إلى بغداد وحصل على شهادة المتوسطة من متوسطة الغربية، وشهادة الإعدادية من الإعدادية المركزية، ليلتحق في كليةِ الحقوق ويحصل على شهادةِ البكالوريوس عام ١٩٤٣، وقد تزوج من ابنة عمه عدوية بهجت بابان، دخل بعدها المعترك السياسي، ليصبح أحد رجالات السياسة الذين ارتقوا أعلى المناصب الوزارية والنيابية. للمزيد من التفصيل ينظر: نبيل عكيد محمود المظفري، محمود بابان حياته ودوره السياسي١٩٢٠-١٩٩٧، "مجلة جامعة كركوك"، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كركوك، مج٤، السنة الرابعة، العدد ٢، ٢٠٠٩.

(٣١) محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨، الجلسة السابعة عشرة، ص٣٠١.

(٣٢) جامعة بغداد: هي أكبر جامعة في العراق، شُرع أول قانون لتأسيس الجامعة في العراق عام ١٩٥٦، عندما عُرف بالمجلس التأسيسي، مهمته القيام بدراسةِ واقع الكليات والمعاهد القائمة آنذاك، واتخاذ الخطوات الضرورية لربطها بجامعة بغداد بعد التأكد من بلوغها المستوى العلمي المناسب، وقد كان عمل المجلس مؤقت بموجب قانون جامعة بغداد رقم (٦٠)، فهو ينتهي بنهاية عمله عند انشاء جامعة بغداد بعد حوالي عامين، وقد ضمت هيئة المجلس كلً من: متي عقراوي رئيساً وعضوية صائب شوكت وعبدالعزيز الدوري وطه باقر وعبدالجبار عبدالله، وقد كانت هنالك شروطا للكليات للانضمام الى الجامعة لرفع مستواها وكانت كلية الآداب والعلوم من أوائل الكليات التي ضمت إلى الجامعة بل انها النواة الأولى لتأسيس جامعة بغداد التي تأسست بشكلٍ رسمي عام ١٩٥٩، وأصبح الدكتور عبد الجبار عبد الله أول رئيس جامعة لها للمزيد من التفصيل ينظر: محمد عبود سعد الساعدي، كلية الآداب والعلوم ١٩٤٩ – ١٩٦٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية،٢٠٢٠.

(٣٣) محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥- ١٩٥٦، الجلسة التاسعة والعشرين، ص٥١١-٥١٢.

(٣٤) محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الخامسة عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، الجلسة الأولى، ص٧٥١.

(٣٥) محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧- ١٩٥٨، الجلسة التاسعة، ص١١٠.

(٣٦) المصدر نفسه، الجلسة الحادية عشرة، ص١٦٨-١٧٠.
(٣٧) المصدر نفسه، الجلسة الحادية عشرة، ص١٦٨-١٧٠.
(٣٨) المصدر نفسه، الجلسة السابعة عشرة، ص٣١٠-٣١١.
(٣٩) المصدر نفسه.
(٤٠) المصدر نفسه.
(٤١) المصدر نفسه.
(٤٢) المصدر نفسه.
(٤٣) ضياء جعفر: ولد في بغداد عام ١٩١٠ وأكمل دراسته الأولية فيها، درس اللغة الإنكليزية في الجامعة الأمريكية في بيروت، ثم سافر إلى بريطانيا وحصل على شهادة الهندسة الميكانيكية، عاد إلى العراق وأصبح من رجالات السياسة البارزين في العهد الملكي عندما اختير وزيراً لأكثر من مرة، ارتبط اسمه بكثيرٍ من مشاريعِ مجلس الإعمار العملاقة، توفي في لندن عام ١٩٩٢ للمزيد من التفصيل ينظر : دار الكتب والوثائق، الأرشيف الوطني العراقي، المكتبة الوثائقية، الاضبارة التقاعدية لـ(ضياء جعفر هاشم)، رقم الاضبارة ٢٠٠٣٠٠٤-٣١، التسلسل١٦؛ عماد عبد السلام رؤوف، ضياء جعفر سيرة ومذكرات، ط١، بغداد،٢٠٠١ ؛ حيدر فاروق السامرائي، ضياء جعفر ودوره السياسي والاقتصادي في العراق، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠١٦.
(٤٤) محاضر جلسات المجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة الحادية والثلاثين، ص٦٣٧-٦٣٨.
(٤٥) المصدر نفسه.
(٤٦) المصدر نفسه.
(٤٧) المصدر نفسه.
(٤٨) محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، مطبعة الحكومة، بغداد، الجلسة التاسعة، ص١١٨- ١٢٢.
(٤٩) المصدر نفسه، ص١٢١- ١٢٢.
(٥٠) محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة السابعة عشرة، مطبعة الحكومة، بغداد، ص٣٢١.
(٥١) محاضر جلسات مجلس النواب، الدور الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨، الجلسة السابعة، مطبعة الحكومة، بغداد، ص ٥٩ -٦٠.
(٥٢) المصدر نفسه

قائمة المصادر:

الوثائق غير المنشورة :

- دار الكتب والوثائق، الأرشيف الوطني العراقي، المكتبة الوثائقية، الاضبارة التقاعدية لـ(ضياء جعفر هاشم)، رقم الاضبارة ٢٠٠٣٠٠٤-٣١، التسلسل١٦.
- الاضبارة الشخصية لـ (فاضل عباس معلة)، كلية القانون، جامعة بغداد، رقم الاضبارة (١١٤٧).
- دار الكتب والوثائق، المكتبة الوطنية، الملفة ٢٠٥٠/ ٩٩٧٢، وثيقة صادرة من فرع جمعية حماية الأطفال النجف الأشرف إلى رئاسة الديوان الملكي، الوثيقة رقم ٣٦، ٢١ /١١/ ١٩٤٥.

الوثائق المنشورة والمطبوعات الحكومية:

- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي وغير الاعتيادي للسنوات ١٩٥٤ – ١٩٥٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٤– ١٩٥٨.
- "جمعية حماية الأطفال في العراق"، النظام الأساسي المعدل لعام ١٩٢٩، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٢٩ .
- "جمعية حماية الأطفال التقرير السنوي لجمعية حماية الأطفال في العراق لسنة ١٩٥٨" ، مطبعة المعارف، بغداد، د.ت.

الكتب:

- جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧م، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١.
- حيدر فاروق السامرائي، ضياء جعفر ودوره السياسي والاقتصادي في العراق، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠١٦.
- خالد أحمد الجوال، موسوعة أعلام كبار ساسة العهد الملكي من ١٩٢٠ إلى ١٩٥٨، ج١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١٣، ص٤٥٨ .
- رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢-١٩٦٥، بغداد، ٢٠٠٦.
- عامر حسك، أحداث البصرة في ثورة ٢مايس عام١٩٤١، بغداد، د.ت.
- عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي١٩٤٦-١٩٥٨، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠.

- عبد الرزاق الحســـني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ج١٠، ط ٧ ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨.
- عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢، مراجعة :عالية عبد الرزاق الهلالي، ط١، بيروت، ٢٠١٧.
- السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٨.
- مؤيد الونداوي، شـــخصـــيات عراقية في وثائق بريطانية ١٩٣٥-١٩٥٨، دار دجلة، بغداد، ٢٠١٧ ، ص٢٢٥.
- محمد مظفر الأدهمي، الأبعاد القومية لثورة مايس١٩٤١ في العراق، دار الحرية، بغداد،١٩٨٠.
- مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، تقديم: جليل العطية، ج٢، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٤، ص١٧٠ .

كتب المذكرات:

- "من ذاكرة الدكتور تحســين معلة"، إعداد وتعليق: ســيف الدين الدوري، تدوين، مهدي السعيد، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٢٣.
- عماد عبد السلام رؤوف، ضياء جعفر سيرة ومذكرات، ط١، بغداد،٢٠٠١.

الرسائل والأطاريح الجامعية:

- إبراهيم خليل احمد، تطور السياسة التعليمية في العراق بين سنتي ١٩١٤-١٩٣٢، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد،١٩٨٠.
- فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره
- حامد قاسم محمد موسى الجبوري، محمد مهدي كبه حياته ودوره السياسي في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٧.
- رحيم حسن محمد الشامي، حزب الأمة الاشتراكي ١٩٥١-١٩٥٤ (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٠.
- رسول نصيف جاسم الشمرتي، مجلة "الاعتدال" النجفية ١٩٣٣-١٩٤٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٥.
- رشا جميل علوان عزوز، آل كبه ودورهم السياسي والاقتصادي في العراق١٩٢١-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١٩،.

- زينب كاظم احمد العلي، البصرة خلال ثورة مايس ١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٨.

- محمد عبود سعد الساعدي، كلية الآداب والعلوم ١٩٤٩ – ١٩٦٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية،٢٠٢٠.

البحوث المنشورة:

- عمار مزهر ريسان ، فاضل معلة ودوره السياسي والاجتماعي في العراق حتى عام ١٩٥٤، بحث مخطوط غير منشور، وزارة التربية، مديرية تربية بغداد، الكرخ الأولى .

- نبيل عكيد محمود المظفري، محمود بابان حياته ودوره السياسي١٩٢٠-١٩٩٧، "مجلة جامعة كركوك"، كلية التربية للعلوم الإنسانية، مج٤، السنة الرابعة، العدد ٢، ٢٠٠٩.

المجلات:

- "الاعتدال"، (مجلة)، شهرية، النجف الأشرف، العدد ٦، السنة ٦، آب ١٩٤٦

المقابلات الشخصية:

- مقابلة شخصية مع الدكتور حسنين فاضل معلة في بغداد بتاريخ ٦ كانون الثاني ٢٠١٩.

List of Sources:

Unpublished Documents:

- Iraqi National Archives / House of Books and Documents, Documentary Library, Retirement File of (Diya Jaafar Hashim), File No. 2003004-31, Serial No. 16.
- Personal file of (Fadil Abbas Ma‘alla), College of Law, University of Baghdad, File No. 1147.
- House of Books and Documents, National Library, File 2050/9972, document issued by the Branch of the Children’s Protection Association in Najaf to the Royal Diwan Presidency, Document No. 36, 21/11/1945.

Published Documents and Government Publications:

- *Minutes of the Iraqi Parliament Sessions*, 15th Electoral Term, ordinary and extraordinary sessions (1954–1958), Government Press, Baghdad, 1954–1958.
- *Children’s Protection Association in Iraq: Amended Statute (1929)*, Dar al-Salam Press, Baghdad, 1929.
- *Children’s Protection Association: Annual Report for 1958*, Ma‘arif Press, Baghdad, n.d.

Books:

- Jamil Musa al-Najjar, *Ottoman Administration in the Province of Baghdad from the Era of Midhat Pasha to the End of Ottoman Rule (1869–1917)*, 1st ed., Madbouli Library, Cairo, 1991.
- Haider Farouq al-Samarra’i, *Diya Jaafar and His Political and Economic Role in Iraq*, 1st ed., Dar al-Hikma, London, 2016.
- Khalid Ahmad al-Jawwal, *Encyclopedia of Leading Political Figures of the Monarchical Era (1920–1958)*, vol. 1, Dar al-Shu’un al-Thaqafiyya al-‘Amma, Baghdad, 2013, p. 458.
- *Rashid Ali al-Kilani and His Role in Iraqi Politics (1892–1965)*, Baghdad, 2006.
- Amir Husak, *Events of Basra in the May 2, 1941 Revolution*, Baghdad, n.d.
- Abd al-Amir Hadi al-‘Akkam, *History of the Iraqi Independence Party (1946–1958)*, Dar al-Rashid, Baghdad, 1980.
- Abd al-Razzaq al-Hasani, *History of Iraqi Ministries in the Monarchical Era*, vol. 10, 7th ed., Dar al-Shu’un al-Thaqafiyya al-‘Amma, Baghdad, 1988.

- Abd al-Razzaq al-Hilali, *History of Education in Iraq during the British Mandate (1921–1932)*, rev. ‘Aliya Abd al-Razzaq al-Hilali, 1st ed., Beirut, 2017.
- *The Politician in Iraq until 1957*, 1st ed., Dar al-Shu’un al-Thaqafiyya, Baghdad, 2008.
- Mu’ayyad al-Wandawi, *Iraqi Personalities in British Documents (1935–1958)*, Dar Dijla, Baghdad, 2017, p. 225.
- Muhammad Muzaffar al-Adhami, *The National Dimensions of the May 1941 Revolution in Iraq*, Dar al-Hurriyya, Baghdad, 1980.
- Mir Basri, *Political Figures in Modern Iraq*, intro. Jalil al-‘Atiyya, vol. 2, 1st ed., Dar al-Hikma, London, 2004, p. 170.

Memoirs:

- *From the Memory of Dr. Tahsin Ma‘alla*, ed. and commentary: Saif al-Din al-Duri, recorded by Mahdi al-Saeed, 1st ed., Dar al-Hikma, London, 2023.
- Imad Abd al-Salam Rauf, *Diya Jaafar: Biography and Memoirs*, 1st ed., Baghdad, 2001.

Academic Theses and Dissertations:

- Ibrahim Khalil Ahmad, *Development of Educational Policy in Iraq (1914–1932)*, published MA thesis, College of Arts, University of Baghdad, 1980.
- Fatima Sadiq Abbas al-Saadi, *Salih Jabr and His Role…* (incomplete entry in original).
- Hamid Qasim Muhammad Musa al-Jubouri, *Muhammad Mahdi Kubba: His Life and Political Role in Iraq*, unpublished PhD dissertation, College of Education (Ibn Rushd), University of Baghdad, 1997.
- Rahim Hassan Muhammad al-Shami, *Hizb al-Umma al-Ishtiraki (1951–1954): A Historical Study*, unpublished MA thesis, College of Arts, University of Dhi Qar, 2010.
- Rasul Nassif Jasim al-Shammari, *The Najaf Journal “al-I‘tidal” (1933–1948): A Historical Study*, unpublished MA thesis, College of Arts, University of Kufa, 2005.
- Rasha Jamil ‘Alwan ‘Azuz, *Al-Kubba Family and Their Political and Economic Role in Iraq (1921–1958)*, unpublished PhD dissertation, College of Education, University of Al-Qadisiyah, 2019.

- Zainab Kazim Ahmad al-‘Ali, *Basra during the 1941 May Revolution*, unpublished MA thesis, College of Arts, University of Basra, 1988.
- Muhammad ‘Abbud Sa‘d al-Sa‘di, *College of Arts and Sciences (1949–1968): A Historical Study*, unpublished PhD dissertation, College of Education, Al-Mustansiriyah University, 2020.

Published Research Papers:

- ‘Ammar Muzhir Risan, *Fadil Ma‘alla and His Political and Social Role in Iraq until 1954*, unpublished manuscript research, Ministry of Education, Baghdad Directorate of Education, First Karkh.
- Nabil ‘Ukeid Mahmoud al-Muzaffari, *Mahmoud Babban: His Life and Political Role (1920–1997)*, *Kirkuk University Journal*, College of Education for Humanities, Vol. 4, Year 4, No. 2, 2009.

Journals:

- *al-I‘tidal* (Journal), monthly, Najaf, Issue 6, Year 6, August 1946.

Personal Interviews:

- Personal interview with Dr. Husseinin Fadil Ma‘alla in Baghdad, 6 January 2019.